

كيانيون... والديك المتحول (*)

جزء ثانٍ: سلطة تشريعية

{ في البداً كان في كيستان...سلطتان لا ثالثة لها، هذا على رغم الثريرة الحاصلة أبداً عن سلطات ثلاثة ورابعة ومن الآخر. فإن السلطتين متوافقان متضامنتان مشابكتان، غير منفصلتين: فالتشريعية تكون الإجرائية وتكون جزءاً منها، والأخيرة، وبموجب فرمان من الأولى، تعطى على صلاحيات سلطة أمها (غير الحنون) }

{ وبعد البحث في الأخطاء الشائعة في علم السياسة هل سمعتم عن مبدأ الفصل بين المناصب التمثيلية والمناصب الإجرائية؟ }

السلطة التشريعية هي السلطة الأولى بما تمثل من إرادة الشعب، كل الشعب. والمشكلة تكمن هنا في التوافق على تقسير كلمة كل. هذه السلطة، التي تعيّر عن مصالح الشعب وتسهر على مصيره، لها مسميات متعددة بتنوع الثقافات العالمية والإتجاهات العقائدية والدولية. هي مجلس الشعب، مجلس الأمة، البرلمان، بر الأمان بلغتنا الفدّة، و parle et ment بلغتها الأم. ودائماً ما ينقسم المجلس بين "أفواه" من جهة "وارانب" من جهة مقابلة.

والسلطة التشريعية، أي المجلس النيابي الغائب بصورة دائمة عن الأحداث الجسام، وعلى رغم تقديرنا لمن ندر من أعضائه الذين يعملون منفردين في مجتمع "لا تذهبوا.. ما في حدا!"، السلطة التشريعية طالما تسير على خطى الديك المتحول(2)، من محاولاتها لتفعيل المادة 95 دستور باقتراح "الأرثوذكسي"، إلى قانون الـ "هيركات"، إلى قانون الـ "ك. ك."، والقانونان الأخيران ما زالا قيد البحث والدراسة والتحميس منذ الإعلان الرسمي عن "الإنهايار" في العام 2019، علماً أن هكذا قوانين إستثنائية عادة ما تقرّها الدول خلال أسبوع كحد أقصى من حدوث الإنهايار المالي. وليس أخيراً، "قانون الفجوة"، ومجدداً، ما أفصح اللغة العربية، والأصول كان يقضي بتسميتها قانون إعادة توزيع الخسائر أو قانون تفسير فتirir السرقات، لكن السرقة أصبحت فجوة وألية توزيع الخسائر أمست كميون زفت يملأ الجورة في الأرض حسب مزاج السائق. ثم يتكرّر، عام بعد عام، تمرير الموازنة من دون قطع حساب، ولا يفيد التتبّيه. والأصول الدستورية والقانونية كان يقضى، كل عام، وقبل نهاية شهر شباط، أن تقرأ موازنة الدولة وتدرس وتناقش وتفقر إبتداءً من قطع الحساب أولاً ومن ثم يعرض بند النفقات وأخيراً بند الواردات، وتصدر. وبعد كرور عقدين من الزمن من دون قطع حساب نسأل، على طريقة الإنكليز: أيّ جزء من هذا الكلام لم تفهم كي أعيد شرحه لك؟

وبعد مشاهدة الإنفعالات التمثيلية خلال "مناقشة" الموازنة الأخيرة قيل: "بدنا نروق...".

وبين بين، أئاب مجلس النواب سلطة التشريع الجمركي إلى الحكومة حتى العام 2030 . عام 2030؟ هو المجلس دا في إستراحة؟ أم محجور(ز) في إقامة جبرية؟

الأمر يذكّرنا بقول زياد: "يا عمّي نحن ما بدنا نفهم قدو، بس بدنا نفهم عليه!".

أمّا قانون الانتخاب؟ فحدثَ الديك عن آخر تحول طلباً منه (2)، وهل أله، أخيراً، سببِيض الديك؟ والشعب؟؟ الشعب هو من طينة ممثليه، يطل على مشهد دولته مُترقباً كما أطلَّ أهل المزرعة على ممثّلهم، الخزير "نابليون"، في رواية "مزرعة الحيوان" للروائي المعروف جورج أورويل George Orwell: "Animal Farm" (3).

وبنفس هذه اللغة "الراقية" تمّ تصنیف لبنان دولة فاشلة. فهنئاً لك يا لبناني، إذ أنتَ حولت الفشل من تهمة إلى صفة.

يا أيتها التشريعية، وقد اهتممت مطولاً بالحديث عن النتائج، متى تتطرّقين إلى معالجة الأسباب؟ منذ دستور لبنان الكبير (1926) وتميّاته إزاء المادة 95 منه... إلى قانون "الفجوة" (2026) والـ... إنقلنا من مفهوم "لم يكن بالإمكان أفضل مما كان" إلى كارثة "لقد أصبح بالإمكان ما لم يكن بالحسبان"...
لأ... Not in my name !

"سنين ومرّت..." والناس تنشد: "خليني أعيش" !

حيان سليم حيدر
باحث، ما زال... عن خبر يُفرح.
بيروت، في 2 شباط 2026م.

(*) يعيّدنا الأمر إلى اللغة "الحيوانية"، ناموس "خطاب عالم الغرب" حيث صرّح جوزيف بوريل بصفته ممثلاً للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي فاصلاً الكراة الأرضية إلى جزئين: الجزء الغربي، "الحديقة"، وهو الجزء الخاص بهم، والجزء الآخر وهو "الغاب" بنظرهم. أمّا توم براك مندوب الولايات الأميركيّة المتّحدة ففعّلت الصحافيّين اللبنانيّين بصفات حيوانية من على أعلى منبر رسميٍّ لبنانيٍّ. فعلًا نموذجان يحتذى بهما، (اللذكير: يحتذى إشتقاق من حداء).

(2) يُروى أنَّه طلب من ديك الحي الإمتناع نهائياً عن صياغ الفجر تحت طائلة الذبح، فامتثل لأسباب وجودية. وبعد حين طلب منه المُفأفة على غرار الدجاجات وإلآ... فلتَّى الطلب متجنّباً الأسوأ. ومع كرور الوقت طلب منه القيام بسائز وظائف الدجاجات فرضخ، وفي النهاية طلب منه أن يبيض مثل الدجاجة وكانت الكارثة.

(3) من حكم حديقة الحيوانات: كان الذئب الأب يعطي دروساً في الحياة إلى الذئب الولد وهم ينظران إلى قطبيع القنم من على رأس التل، وبعد شرح ماهية كل من الراعي من جهة والقنم من جهة أخرى مروراً بمكانة الكبش ووظيفة المرياع، سأل الصغير كبريه عن الكلب متعجّباً: "ماذا عن ذاك الذي يشبهنا" ليأتيه الجواب غير الشافي: "ذاك يشبهنا ولا ينتمي إلينا". والدرس ينطبق على الواوي أيضاً.